

الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للمرأة المعيلة في المجتمع الجزائري.
The Social and Economic Characteristics of Female Breadwinners in Algerian Society

تواتي صباح¹

¹ جامعة ألكلي محند اولحاج البويرة(الجزائر)، s.touati@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/02/22 تاريخ القبول: 2025/06/23 تاريخ النشر: 2025/09/01

ملخص:

مسألة المرأة المعيلة أصبحت من القضايا المطروحة على الساحة في وقتنا الحاضر، حيث أصبحت حالة النساء المعيلات من المشاكل الأكثر تعقيدا، والفقر من أحد المشكلات الخطيرة التي تهدد فئات المجتمعات التي تكون فيها النساء أكثر حرمانا من التعليم ومن الرعاية الصحية ونقص فرصها في سوق العمل وكل هذا بسبب نقص مؤهلاتها للحصول على وظيفة بدخل شهري ثابت. كلمات مفتاحية: المرأة المعيلة، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية.

Abstract:

The issue of female breadwinners has become one of the pressing topics in our time, as the situation of women who support their families has become increasingly complex. Poverty is one of the serious problems threatening social groups in which women are more deprived of education, healthcare, and job opportunities. This is primarily due to their lack of qualifications necessary to secure stable, monthly income employment.

Keywords: Female Breadwinners, Social Factors, Economic Factors

*المؤلف المرسل: تواتي صباح

تختلف طبيعة عمل المرأة وهذا حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الذي تعيش فيه، لكن هذا لا ينفي حقيقة أن المرأة قادرة على العمل في أي مكان تتواجد فيه سواء في المدينة أو الريف أو سواء كان في قطاع رسمي أو غير رسمي، حيث أن عملها يتيح لها الفرصة للمشاركة في الحياة العملية، حيث أصبح عمل المرأة من الظواهر العادية والطبيعية والتي تمثل استجابة لمتطلبات العصر بما تفرضه من إحتياجات مادية وإجتماعية متزايدة، بل ودلالة على تطور المجتمعات أو تخلفها، حيث حصلت المرأة على قسط وافر من حقوقها الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، وهذا من خلال إستفادتها من فرص التعليم والتكوين، كما أن التغيرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية للمجتمعات سمحت للمرأة بالمشاركة بشكل مكثف في الحياة الإنتاجية في كل القطاعات وخاصة تلك التي تتناسب وطبيعتها الفيسولوجية كالتعليم، والطب .. وغيرها، لكن وفي نفس الوقت نجد شريحة من النساء لم يسعفهن الحظ للحصول على عمل مناسب في سوق العمل الرسمي، وتحت ضغط الحاجة الماسة للمدخل المادي، إلى دخول عالم الأنشطة غير الرسمية على إختلافها، وفي غالب الأحيان يكون عملها في البيت وهذا تتمكن من إعالة العائلة نظرا لمجموعة من العوامل.(عاطف غيث، 1993).

تعتبر ظاهرة المرأة المعيلة من الظواهر الاجتماعية الهامة التي أخذت في الانتشار في الفترة الأخيرة، لذا فإن هذه الظاهرة تعتبر محور اهتمام عديد من العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والسياسة وعلم النفس والاجتماع، وظاهرة المرأة المعيلة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية فوجد حالات كثيرة من بقاء المرأة بمفردها وإدارتها لعائلتها ولنفسها.

تقوم المرأة بصفة عامة والمرأة المقيمة في البيت بالعديد من الأدوار سواء داخل المنزل أو خارجه، وهي في الغالب تؤدي جميع الأدوار الموكولة إليها وسط ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية وغير مواتية حيث تحاصرها العادات والتقاليد والأعراف والقوانين الاقتصادية التي تعرقل إمكانية اقراضها وحققها في الحصول على فرص عمل والكسب مثل الرجل، ولهذا ارتفعت نسبة الفقريين النساء حتى شاع استخدام مفهوم "تأنيث الفقر". ويوجد العديد من الأسر تكون المرأة هي المسؤولة عنها والقائمة على أمرها. (خيري ابو السعود، 1996).

ويمكن إعطاء عدة تعاريف للمرأة المعيلة منها:

تعرف الأمم المتحدة النساء المعيلات بأنهن النساء اللاتي يرأسن أسرهن، ومسئولات ماليا عنها، أو هن اللاتي يدرن اقتصاديات الأسرة نيابة عن رب الأسرة الذكور والغائب لأي سبب. كما تعرفها شادية سليمان، ووفاء مرقص بأنهن النساء اللاتي يتولين بصورة دائمة مهمة الانفاق على أعضاء الأسرة ورعايتهم اجتماعيا واقتصاديا. وتعرف بيبيرس المرأة المعيلة بأنها المرأة التي تعول أسرتها وتحمل العبء الاقتصادي والاجتماعي والقانوني عنها.

وعلى هذا يمكن تعريف المرأة المعيلة بأنها المرأة التي تتولى شئون الأسرة من حيث تدبر احتياجاتها وخاصة المادية، إضافة إلى قيامها بمسؤولية تصريف شئون الأسرة، واتخاذ القرارات المصيرية بها، وذلك في ظل غياب الزوج لأي سبب من الأسباب، وهي في الغالب ما تكون فقيرة وفي حاجة إلى الدعم والمساعدة من جانب المجتمع. (الخولي. س ، 1990) أما فيما يخص الأشكال أو أنواع المرأة المعيلة فيمكن تمييز مايلي:

على الرغم من اتفاق التعاريف التي تناولت مفهوم المرأة المعيلة على انها النساء اللاتي يتولين مسؤولية إدارة شئون أسرهن ماديا واجتماعيا وقانونيا، إلا أن هناك أنواع كثيرة من النساء تدخل تحت مفهوم المرأة المعيلة، وقد رصدت بيبيرس عشرة أنواع من النساء المعيلات هي على النحو التالي: الأرمال المعيلات: هن نساء فقدن أزواجهن بسبب الموت، ويعتمدن بدرجة أساسية على دخلهن الخاص من أجل العيش دون الاعتماد على دخال أبنائهن أو أقاربهن، حتى في تلك الحالات اللاتي يعتمدن فيها على معاش الزوج، ومن المعتاد في المجتمع الريفي ألا تتزوج الأرملة خوفا من إنتقال أبنائها لأهل الزوج، كما أن الأرملة تحصل على وضع اجتماعي أعلى في مجتمعها واسرتها إذا امتنعت عن الزواج وفضلت التفرغ لتربية أطفالها.

المطلقات المعيلات: عادة ما ينظر إلى المطلقات نظرة سلبية من المجتمع خاصة من النساء الأخريات، فعلى العكس من الأرمال حيث أن فقدان الزوج كان لإرادة الله، فإن المطلقة تعتبر مسئولة عن ذلك، وعادة ما تسعى للزواج مرة أخرى بهدف حماية سمعتها ولأسباب اقتصادية كذلك.

الزوجات المهجورات: وهن الزوجات اللاتي هجرهن أزواجهن مؤقتا أو بصفة دائمة، وتزايد هذه الفئة بشكل مطرد نتيجة للأعباء الإقتصادية المتزايدة على الرجال، حيث عدم توفر فرص

عمل بدفع بعض الأزواج في المناطق الفقيرة إلى ترك الزوجة بأولادها وعدم السؤال عنها.(علوي، أ ، 2006).

زوجات رجال عاطلين عن العمل: نسبة كبيرة من هؤلاء النساء كانوا زوجات رجال على المعاش أو مرضى أو عاجزين وغير قادرين على العمل، وينتج ذلك عادة لزواج البنات في سن صغيرة من رجال مسنين، ويقع على عاتق الزوجة الشابة العمل من أجل الإنفاق على أبنائها الصغار. زوجات الرجال الأرزقية: يطلق لفظ الأرزقي على الشخص الذي لا يعمل عملاً منتظماً، وبالتالي ليس له دخل ثابت أو منتظم، والرجال الارزقية هم في العادة عمال يدويين غير مهرة ولا يرتبطون بعقود في عملهم بل حسب الطلب.

زوجات مدمن الكحول أو المخدرات: هذه الفئة من النساء لا يقوم أزواجهن بالإنفاق عليهن لأن كل دخل الزوج وأحياناً جزء من دخل الزوجة ينفقه الزوج على المخدرات، وعادة ما ينظر المجتمع نظرة إشفاق وعطف على هذه الزوجة.

الزوجة الثانية: اعتبرت الزوجة التي يتزوج عليها زوجها عائلة لأسرتها، حيث يكون عليها أن تعمل من أجل الإنفاق على نفسها وأولادها، لأن الزوج قد شغل نفسه مع زوجته الجديدة، وغير قادر على الإنفاق على الزوجتين.

الزوجات اللاتي ساهمنا مساهمة أكبر في دخل الأسرة: هن النساء اللاتي يكون لأزواجهن دخول منتظمة ووظائف ثابتة، لكن أجورهم منخفضة لدرجة أنها غير كافية لتغطية احتياجات الأسرة، وبالتالي يكون على الزوجة أن تعمل خارج المنزل لتساعد في تدير حاجات أسرتها.(العشري، ف. 2006)

الفتيات اللاتي لم يسبق لهن الزواج: وهن الفتيات التي لم يسبق لهن الزواج وعادة ما يلوم المجتمع المرأة التي تبقى عازبة حتى في الحالات التي يكون فيها عدم الزواج بسبب ضغوط أسرية أو أوضاع اقتصادية، وغالباً ما تكون هذه المرأة فقيرة وتستحق معاش العانس، والذي يتضمن صرفه إجراء شديد المهانة للمرأة مثل شهادة من طبيب أو من موظف بالشئون الاجتماعية تنص على أنها ما زالت بكرًا.

النساء المتزوجات من رجال المرضى أو مصابين بالعجز: وعادة ما يرجع ذلك إلى زواج البنات في سن صغيرة من الرجال يكبرهن بكثير، ويكون للنساء أطفال عليهن أن يعولهن إضافة إلى الزوج العاجز أو المريض.

أما فيما يخص العوامل التي تسببت ظهور المرأة المعيلة في المجتمع الجزائري
الإصلاح الاقتصادي والمرأة المعيلة: يوجد أسباب عديدة لتزايد أعداد النساء المعيلات في
المجتمع في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وإن كان معظم المحللين للظاهرة يرجعون ذلك الى
سياسة الإصلاح الاقتصادي.

ولهذا نتائج الدراسات أن أعداد النساء الفقيرات المعيلات لأسر في المجتمع شاهدت تزييدا
ملحوظا منذ منتصف الثمانينات وهو ما يجعله يتزامن مع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي.
ويمكن رصد الأسباب الرئيسية لتفاقم الفقريين النساء والأسر التي تعولها المرأة فيما يلي: (عبد
الغني محمد، 1994)

✓ موجة التضخم المرتفعة التي أدت الى زيادة الرقم القياسي للأسعار بلغت نحو 52% للأغذية
الخاضعة للتسعيرة، 68% للأغذية الغير الخاضعة للتسعيرة خلال الفترة من 1990-1993.
✓ التناقص التدريجي في تنفيذ نظام التوظيف المضمون في الحكومة وهو مجال العمل الرئيسي
للنساء، وخاصة في قطاعات الخدمات الإدارية والاجتماعية حيث حصلت المرأة على 51% من
الوظائف الجديدة خلال الفترة من 76-1986، إلا أن هذه النسبة انخفضت الى 33% خلال الفترة
86 الى 1996.

✓ التفكك التدريجي للأسرة الممتدة التقليدية بسبب الظروف التي افرزتها النقلة الحضارية
الحديثة، وتزايد أعداد النساء الأرامل، أو المطلقات، أو المهجورات ويمثلن النسبة الغالبة من الأسر
التي ترأسها النساء.

✓ انتشار المحسوبية والوساطة إما لأسباب قبلية أو عائلية، أو لتنامي الفساد بأنواعه، خاصة
الفساد الاداري والذي يعمق من فجوة الفرص لغير صالح المرأة الفقيرة أو ما يسمى برأس المال
المادي الاجتماعي. O N S 1990

وتضيف نتائج الدراسات توضيح أن المرأة كانت أول ضحايا الاصلاح الاقتصادي وذلك من حيث:
1. ضعف تمثيل المرأة في قوة العمل حيث تساهم فقط بنسبه 12.7% من اجمالي العمالة،
كما أنها تمثل نسبة أقل من ذلك في الوظائف مدفوعة الأجر.

2. مساهمة المرأة في تحسين دخل الأسرة ضئيلة للغاية في الوقت الحالي نظرا لمحدودية مشاركتها في سوق العمل وفي الحصول على الوظائف مدفوعة الأجر.
 3. مستوى البطالة بين النساء يبلغ ضعف المستوى بالنسبة للرجال.
 4. تسرب البنات في التعليم وارتفاع نسبة الأمية بين الاناث.
 5. تدهور الحالة الصحية بين الامهات والبنات، حيث ينعكس انخفاض الدخل وارتفاع التكاليف الفعلية للتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية على المرأة ويساهم في زيادة معاناتها.
- ONS 1990.

الهجرة الخارجية وأثرها على الأسرة والمرأة: تعتبر الهجرة الخارجية لأرباب الأسر من العوامل الهامة التي كان لها تأثير سلبي على الأسرة بصفة عامة والزوجة بصفة خاصة، حيث ارتبطت بالهجرة حدوث تغيرات واسعة النطاق بينان ووظائف الأسرة، وخلل واضح في الأدوار الأسرية خاصة أدوار الزوجة، ولأهمية ظاهرة الهجرة وتأثيراتها السلبية فقد تناولتها العديد من الدراسات بالبحث، منها: كما يرى الباحثين أن الهجرة ساعدت على زيادة مساهمة الزوجة في اعالاة الأسرة خاصة أثناء قيام الزوج بإجراءات السفر وكذلك في الأيام الأولى لهجرته حيث كانت التحويلات غير منتظمة، كما ساعدت الهجرة على التحول من الأسر الممتدة إلى أسر بسيطة وقيام الزوجة بممارسة الضغط الاقتصادي والاجتماعي على أسرتها.

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للنساء المعيلات:

التركيب العمري: تشير نتائج الدراسات إلى أن أعلى نسبة من النساء المعيلات 45% يقعن في الفئة العمرية 50 - 59 سنة ويتسق هذا مع طبيعة رئاسة المرأة للأسرة، في حين كانت أقل نسبة 6% في أصغر فئة سنية وهي من 20- 29 سنة.

الحالة الزوجية: أوضحت نتائج الدراسات أن أعلى نسبة من المبحوثات المعيلات 62% من الأرامل، في حين كانت أقل نسبة منهن 1.5% ممن لم يسبق لهن الزواج.

الحالة التعليمية: أوضحت النتائج الدراسات إرتفاع نسبة الأمية بين النساء المعيلات حيث بلغت نسبتهن على الترتيب 79%، 73.9%، 73.3% الأمر الذي يشير إلى أن الأمية هي السمة الغالبة للنساء.

أوضاع المسكن: أوضحت نتائج الدراسات أن (59%) من الأسر التي ترأسها نساء في القرية يعيشون في مسكن مستقل، وأن 61% من هذه الأسر يقيمون في مساكن مبنية بالطوب الأحمر، ويتسم معظم سكن المبحوثات بعدم وجود أي جانب من الجوانب التي تتوافر في مسكن يشبع الحد الأدنى لحاجات الإنسان، ويعاني من قلة المرافق الأساسية. (عاطف غيث، 1993).

عدد الأبناء في أسر المرأة المعيلة: يعتبر عدد الأبناء أحد الأبعاد الأساسية في فهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء، كما أنه يشير إلى معدل الإعالة في الأسرة، وكذلك الاحتياجات الأساسية لأعضاء الأسرة وكيفية اشباعها، وقد تبين من النتائج أن النسبة الغالبة من النساء اللاتي ترأس أسر في القرية لديهن أبناء، وأن متوسط حجم الأسرة في عينة الدراسة بلغ 4.8 فرد، وهو ما يمثل عبء على المرأة وخاصة في ظل تدني الدخل وارتفاع الأسعار.

أما فيما يخص المشكلات التي تعاني منها المرأة المعيلة فتتمثل فيما يلي:

تواجه المرأة المعيلة بالعديد من المشكلات وتشكل لهن عقبة في حياتهن، من أهم هذه المشكلات ما كشفت عنه دراسة "السيد" وجاءت مرتبة على النحو التالي: مشكلة ضيق ذات اليد وغلاء المعيشة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتدنية حيث انخفاض الدخل وغلاء الأسعار، ثم مشكلة عدم القدرة على تعليم الأبناء وارتفاع التكاليف الخاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الدروس الخصوصية، ثم مشكلة انتشار الأمراض وارتفاع أسعار العلاج، ومشكلة عدم القدرة على زواج الأبناء وخاصة الإناث في ظل المغالاة في المهور وتكاليف الزواج والتي أصبحت من الظواهر السلبية الواضحة في الريف وساعد على انتشارها ارتفاع مستوى الدخل أثناء فترة الزواج للهجرة الخارجية، ثم مشكلة السكن وهي أكثر وضوحاً لدى المطلقات حيث تضطر الزوجة المطلقة إلى الإقامة في مسكن والدها هي وأولادها مما يمثل عبء عليها وتشعر معه بالمهانة خاصة مع زوجات أخوتها من الذكور. (أبو السعود خيرى، 1996).

ثم مشكلة ارتفاع القيمة الإيجارية للأرض الزراعية في المرتبة السادسة خاصة بعد تطبيق قانون العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر، وأخيراً مشكلة عدم الحصول على نفقة للمطلقات ويرجع ذلك إلى عدم قدرة المطلقات على نفقات التقاضي للحصول على حقها وحقوق أطفالها علاوة على انخفاض قيمة النفقة التي تحصل عليها بعد الحكم في القضية.

ولما كان الطلاق أحد أسباب ظاهرة المرأة المعيلة فيرتبط به بعض المشكلات، منها أن الأضرار الناتجة عن الطلاق تكون من نصيب المرأة ويحدث تأثيراً بالغاً عليها، ويعتبر الضرر المادي من أهم

الأضرار التي تلحق بها بعد الطلاق، حيث العوز المادي الذي كان يشبعه الزوج، إضافة إلى الضرر الاجتماعي والمتمثل في النظرة الدونية من أفراد المجتمع للمطلقة بالذات وهو ما يمثل توترا عصبيا لدى المطلقة واحساسها بأنها كائن غريب، إضافة الى الأضرار النفسية والمتمثل في الاكتئاب والقلق والتوتر والانسحاب من الحياة والعزلة والاضطراب في التفكير والخوف من المستقبل، ثم الأضرار الناتجة عن تحمل رعاية الأبناء والخوف من عدم الوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

بالإضافة إلى ما سبق من مشكلات توجد مشكلات أخرى عديدة تواجه المرأة المعيلة هي على النحو التالي:

(1) عدم تدريب النساء واعدادهن ليكون المسئول الأساسي عن أسرهن، بل جرى العرف على تجنيب المرأة ذلك وتكون من المسئولية كاملة على عاتق الرجل، فإذا غاب الرجل لأي سبب أصبح على الزوجة ان تتحمل المسئولية دون أن تكون مؤهلة لذلك.

(2) الافتقار الى المهارات اللازمة والتعليم حتى تكون قادرة على المنافسة مع الرجل في سوق العمل الرسمي.

(3) عدم امتلاك النساء الفقيرات المعيلات لبطاقات شخصية وهذا يحد من فرصهن ليس فقط في الحصول على قروض، ولكن في الحصول على عمل منتظم ومحترم.

(4) صعوبة حصول النساء المعيلات على سكن مناسب وذلك إما لأنهن غير قادرات على تغطية مصاريف السكن أو لأنه من غير المقبول اجتماعيا ان تعيش المرأة وحدها دون رجل.

(5) فقر الأسر التي تعولها نساء حيث تشير الاحصاءات أن الأسر التي تعولها النساء تتمركز في الشرائح السكانية الأكثر فقرا والتي تصل فيها نسبة هذه الأسرة إلى أكثر من 25% من مجموع الأسر.

(6) تقلص دور نظام الدعم الاجتماعي من جانب الدولة، وذلك منذ بتطبيق التحول الهيكلي وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والذي تضمن إلغاء معظم الدعم المباشر وغير المباشر.

(7) عدم استمرارية عملية توفير الوظائف في القطاع الحكومي والقطاع العام والذين كانا من أهم مصادر توفير فرص العمل بالنسبة للمرأة منذ أوائل الستينيات وحتى منتصف الثمانينات.

(8) الافتقار إلى أجور ثابتة تفي باحتياجات الأسرة، حيث أن المعاشات البسيطة التي تصرف (معاش السادات - الضمان الاجتماعي) يحتاج الحصول عليها الانتقال إلى مكاتب وزارة الشئون

الاجتماعية مما يشكل صعوبة من حيث التكلفة المالية والجهد الذي لا تقدر عليه المعيلات كبيرات السن.

(9) رغم ضالة المعاشات المتاحة فإن الحصول عليها يحتاج إلى وثائق ومستندات وخبرة بإجراءات التقدم للحصول عليها لا تتمتع بها نساء كثيرات من المستحقات.

(10) تعاني هذه الأسر من ظروف سكنية متدنية وتفتقر إلى أبسط القواعد الصحية وتكاد تخلو منازلهن من الحد الأدنى اللازم من الأثاث والأغطية والمفروشات والأدوات.

(11) لا تتمتع النساء اللاتي يرأسن أسر بالمميزات التي تمكنها من الالتحاق بالوظائف ذات المردود الجيد، أو التي تؤهلها لتأسيس مشروعات صغيرة خاصة بها، وذلك لنقص الخبرة، وقلة التعليم والتدريب، والظروف الاقتصادية الصعبة، ومشاكل التوفيق بين مهام الأسرة والسعي وراء الرزق.

(12) تضطر المرأة المطلقة لكي تحصل على حقها وحقوق أولادها الذي كفله لهم القانون إلى اللجوء إلى المحاكم للمطالبة به، وتعجز الكثير منهن عن الاستعانة بمحامي ليساعدها على ذلك، وتعجز كذلك عن تدبير التكاليف المالية لرفع قضايا النفقة والطلاق، علاوة على ضالة ما تحصل عليه في النهاية من نفقة عند صدور الحكم، وهذا يعني عجز القانون من تخفيف العبء عن النساء الفقيرات اللاتي يقع على عاتقهن إعالة أسرة بمفردها.

الخاتمة:

تتسم نسب المرأة المعيلة في الجزائر بالتزايد المستمر، الأمر الذي يتطلب العمل على مواجهة السريعة للعوامل المؤدية إلى زيادة هذه الظاهرة بصورة فعالة تعمل على التقليل منها حيث تتباين الأسباب المؤدية لإعالة المرأة للأسرة وإن كان السبب الرئيسي هو وفاة الزوج يليه الطلاق، الموت، الهجر، إعادة الزواج.

تفتقر المرأة المعيلة للمهارات اللازمة لتبدأ مشروعها الخاص بعد توليها مسؤولية الأسرة، ومن ثم هناك ضرورة لإعانة برنامج تدريبي على المهارات والصناعات البيئية لهذه الفئة وبعد قيامها بالمشروع سوف تشعر وتدرك العائد منه وخاصة إذا كان العائد أكبر من التكلفة وبالتالي لن تكون

في حاجة لانتظار المساعدة الخارجية من أي شخص وسوف تشعر بالرضا لأنها أصبحت قادرة على تلبية طلبات أبنائها، كما أنها سوف تشعر أنها كائن ذو قيمة في المجتمع يعود بالنفع على الجميع.

المراجع:

1. سناء الخولي (دكتورة)، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
2. فتحى حامد خضر، الخولي سالم الخولي (دكتوران)، مبادئ علم الاجتماع، مصر للخدمات العلمية، القاهرة، 1997.
3. محمد عاطف غيث، إسماعيل على سعد (دكتوران)، المشكلات الاجتماعية- دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
4. خيرى أبو السعود وآخرون (دكاترة)، المشكلة السكانية وأبعادها في مصر- في- المشكلة والسياسة السكانية في مصر، مشروع دمج الثقافة السكانية في الإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 1996.
5. محمد عبد الغني سعودي، وسيم عبد الحميد (دكتوران)، السكان والغذاء في مصر، كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد 79، سبتمبر 1994.
6. الخولي سالم الخولي (دكتور)، إدراك الريفيين لأبعاد المشكلة السكانية ومقترحاتهم لها، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة، 2004.
7. فاطمة العشري، وناهد عبد الحميد، وعفاف عباس، ورشا جمال فتوح، دراسة مستوى واتجاه وتقديرات الأمية في جمهورية مصر العربية، المؤتمر السنوي السادس والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة، 2006.
8. محمد شفيق (دكتور)، التشريعات والتأمينات الاجتماعية- العمالية- الأسرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.